خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح تلافيا لما كان عند المناظرة
وتشفيا عما جرى عليه وانما اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من
وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في كون المسند جملة فعلية
في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد ودون الثبوت
وان نحو زيد علم يفيد تحصيل التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل
الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان
كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن
الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار
الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح
وقولي في الدرجة الاولى الى اخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد
في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما
زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرفه ذلك المبتدا
الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدا ليس بمفيد لانا لم نسلم
ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان
تقاضيه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل
مسند الى المبتدا فبا اعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة
عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع
انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا
عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت
وان اراد به الوصف الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين
مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العايد الى

يمي

شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا
دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر
ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار
الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي
هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المتفق على تحققه وجعل
اسناد مجرد الفعل الى المبتدا قصدا مع ما فيه من الاستبعاد
والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة
اذ الاسانيد حينئذ اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني
اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا
الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدا وهذا مما لم يقل به احد
ولم تلجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد
السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام
الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام
المقصود فما رأيك في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه
عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت
قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة
الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل
ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر
من حيث انه عبارة عن شيء اخر والاسناد الى الضمير العايد الى شيء
اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ
فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد

Copyright © King Saud University